Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/79/R.25
البند 12(هـ)(i) من جدول الأعمال

30 July 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والسبعون

روما، 10-11 سبتمبر/أيلول 2003

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

المملكة المغربية

من أجل

مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي – المرحلة الثانية

Document # 339817
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		iii
الموازين والمقاييس		iii
السنة المالية		iii
خريطة منطقة المشروع		iv
موجز القرض		v
موجز المشروع		vi
الجزء الأول –	الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق	1
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	3
جيم –	استراتيجية الصندوق في تعاونه مع المغرب	3
دال –	خلفية المشروع ومبرراته	4
الجزء الثاني –	المشروع	6
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	6
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	7
جيم –	عناصر المشروع	8
دال –	التكاليف والتمويل	11
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	14
واو –	التنظيم والإدارة	15
زاي –	المبررات الاقتصادية	15
حاء –	المخاطر	16
طاء –	الأثر البيئي	16
ياء –	السمات الابتكارية	17
الجزء الثالث –	الوثائق القانونية والسند القانوني	17
الجزء الرابع –	التوصية	17
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	19

APPENDIXES **الذيــول**

الصفحة

1	I.	**COUNTRY DATA** **الأول – البيانات القطرية**
2	II.	**PREVIOUS IFAD FINANCING** **الثاني – تمويل الصندوق السابقة**
3	III.	**IFAD PORTFOLIO STRATEGIC FRAMEWORK AND LESSONS** **الثالث – الإطار الاستراتيجي لحافظة الصندوق والدروس المستفادة**
5	IV.	**LOGICAL FRAMEWORK** **الرابع – الإطار المنطقي**
8	V.	**COÛTS ET FINANCEMENT (COSTS AND FINANCING)** **الخامس – التكاليف والتمويل**
10	VI.	**ORGANIGRAMME DU PROJET (PROJECT ORGANIGRAMME)** **السادس – الهيكل التنظيمي للمشروع**
11	VII.	**ANALYSE ECONOMIQUE ET FINANCIERE (ECONOMIC AND FINANCIAL ANALYSIS)** **السابع – التحليل الاقتصادي والمالي**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	درهم مغربي
1.00 دولار أمريكي	=	10.3 درهم مغربي
1.00 درهم مغربي	=	0.097 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة المملكة المغربية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

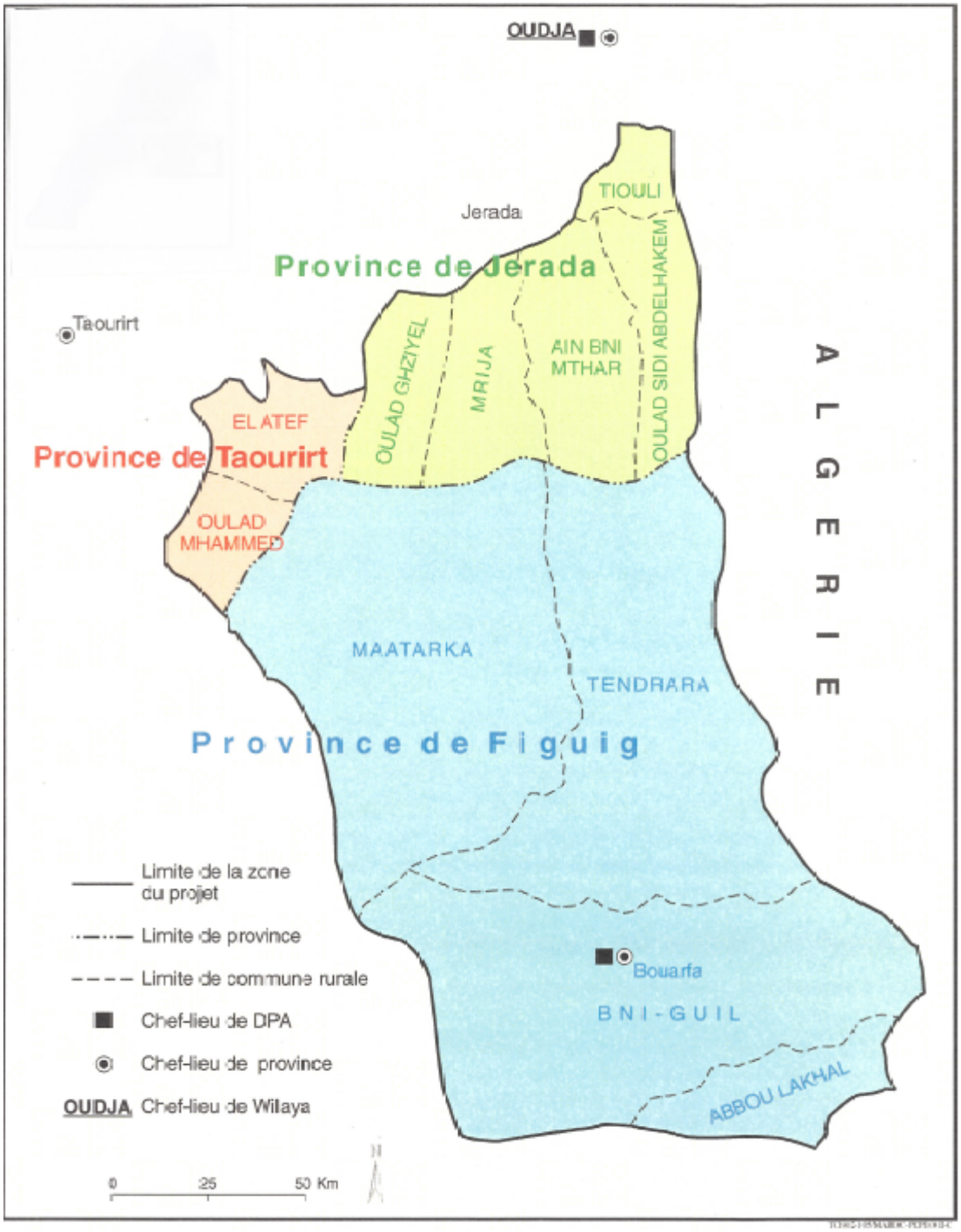

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصـــميمات المســـتخدمة وطـــريقة عـــرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المملكة المغربية

مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي – المرحلة الثانية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	المملكة المغربية
الوكالة المنفذة:	وزارة التنمية الزراعية والريفية
التكلفة الكلية للبرنامج:	9.24 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	4.55 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 6.36 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، وتدفع عنه فائدة سنوية تعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا
مساهمة المقترض:	2.37 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	800 170 دولار أمريكي
مساهمات أخرى:	700 332 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ إن المستفيدين الرئيسيين هم المنتجون الفقراء العاملون في قطاع الإنتاج الحيواني من أعضاء الروابطات التعاونية للمنتفعين بالمراعي في منطقة المشروع وعددهم 000 11 عضو بالإضافة إلى أسرهم (نحو 000 77 نسمة). ووفقا للتقديرات فإن 000 3 شخص على الأقل سيستفيدون مباشرة من الأنشطة المادية مثل: إنشاء نقاط المياه، ومزارع المحاصيل العلفية، وإحياء المراعي، والأنشطة الأخرى المتصلة بالإنتاج كوحدات التسمين. وستغطي تدابير ترويج الأنشطة المدرة للدخل ومساندة الخدمات المالية المحلية حسب التقديرات، زهاء 500 1 مستفيد، بما في ذلك 100 من أصحاب المشروعات الصغيرة. على أن عدد المستفيدين سيكون أكثر من ذلك، لأن كل عملية، ولا سيما المشروعات الصغيرة، ستعود بالفائدة على الأرجح على أكثر من شخص واحد. وسيفيد العنصر الأخير في المقام الأول المجموعات المستهدفة التي لا يمكن لها أن تعتمد على الإنتاج الحيواني كمورد وحيد للرزق. ولم تحظ الأنشطة المدرة للدخل الخاصة بالنساء بتطوير جيد بسبب صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية الريفية. وهكذا، فإن النساء والفتيات يشكلن مجموعة مستهدفة رئيسية (يقدر عددها بنحو 000 50 نسمة) في إطار العناية بأمر قضايا التمايز بين الجنسين خلال هذه المرحلة الثانية. كما تم تحديد الشباب العاطلين عن العمل، بما في ذلك خريجو المدارس، كمجموعة مستهدفة هامة محتملة أخرى تستفيد مباشرة من أنشطة المشروع. وبالنظر إلى الملكية الجماعية لموارد المراعي والى الدعم الذي سيقدم إلى التعاونيات، فإن كل السكان عمليا (قرابة 000 100 نسمة) سيستفيدون بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أنشطة المشروع.

لماذا هم فقراء؟ يرجع الفقر في الإقليم إلى عدم انسجام أساليب الإنتاج الحالية مع الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى استغلال جامح ومفرط لقاعدة الموارد الطبيعية. كما أنه ناجم عن سمات الهشاشة المتأصلة في التربة، والتي تتفاقم بفعل التعرية والرعي الجائر. ويشكل انخفاض معدلات هطول الأمطار (من 160 مم في الجنوب إلى 250 مم في الشمال) وموجات القحط المتلاحقة التي شهدتها العقود الأخيرة عقبات رئيسية أخرى أمام التنمية في الإقليم، وهي تنمية ترتكز بصورة شبه حصرية على الإنتاج الحيواني الانتشاري. وأخيرا، فإن قلة الموارد البشرية والمالية للهياكل الميدانية للإدارة في المنطقة تحول دون توفير تغطية كافية من الدعم التقني للسكان أو تطبيق نهج تشاركي تفاعلي على التنمية الريفية.

ماذا سيفعل المشروع لهم؟ سينفذ المشروع على مدى ست سنوات وسيتمثل هدفه الأساسي في زيادة الدخول والنهوض بالأوضاع المعيشية لفقراء الريف. وسيتم ذلك عبر التمكين المجتمعي المحلي المواتي لإحياء الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام وخلق فرص جديدة لصالح المجموعات الأشد حرمانا (بما في ذلك صغار المنتجين في قطاع الثروة الحيوانية، والنساء، والشباب العاطلون عن العمل)، بما يكفل الاستفادة من القدرات الكامنة للإقليم الشرقي. وبالارتكاز على إنجازات المرحلة الأولى واستخدام أشكال استهداف ذات حساسية تصميمية، فإن المشروع يرمي إلى تحقيق ما يلي: (i) تعزيز قدرة المنظمات القاعدية على إنشاء آلية تشاركية قابلة للاستمرار تستطيع المجموعة المستهدفة من خلالها أن تتحكم بتحديد وتنفيذ الفرص الاستثمارية؛ (ii) ترويج النظم المكيفة للإنتاج الحيواني والتي تؤدي إلى تعزيز قيمة المنتجات الحيوانية عبر تحسين جودتها وتجهيزها محليا، وتحسين الصلات مع الأسواق المحتملة؛ (iii) تنويع مصادر الدخل عبر ترويج الأنشطة المدرة للدخل وتيسير الوصول إلى الخدمات التقنية، والتسويقية، والمالية.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سيركز المشروع في المقام الأول على نهج تصاعدي تضطلع فيه التعاونيات بدور المحاور الرئيسي الذي يكفل الاتصال بأعضاء هذه التعاونيات وبأسرهم. وستقدم الهياكل الإدارية المحلية لوزارة التنمية الزراعية والريفية العون إلى التعاونيات في صياغة الخطط الإنمائية، وحشد التمويل الضروري لها، وتنفيذها. وسيتباين التركيب الدقيق لهذه الخطط وفقا للعقبات والأولويات الخاصة بكل تعاونية. ويمكن أن تتراوح الأنشطة من البرامج التدريبية المخصوصة إلى الأنشطة المدرة للدخل، وأن تشمل إنشاء نقاط للمياه و/أو محتجزات لإراحة الأراضي. وبمساندة الإدارات على مستوى الولاية والإقليم فإن المشروع سيساعد كل تعاونية على تقديم خطتها إلى اللجان المحلية والتقنية القائم على مستوى الولاية لإدراجها في الخطط الإنمائية الإقليمية سنويا. وستعمل هذه اللجان كقنوات رسمية لإضفاء الصفة المؤسسية على الخطط وتيسير تحديد شركاء التمويل والتنفيذ في القطاعين العام والخاص.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
المملكة المغربية
من أجل
مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي
في الإقليم الشرقي – المرحلة الثانية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى المملكة المغربية بما قيمته 4.55 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (بما يعادل 6.36 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط متوسطة، وذلك للمعاونة في تمويل مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي – المرحلة الثانية. ويكون أجل القرض 20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، وتدفع عنه فائدة سنوية تعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - **بنية الاقتصاد** – قدر الناتج المحلي الإجمالي للمغرب بحوالي 33.5 مليار دولار أمريكي في عام 2000، وبلغ نصيب الفرد الواحد من هذا الناتج نحو 170 1 دولارا أمريكيا. ورغم أن التصنيع يمضي بسرعة وأن قطاع الصناعة يجتذب الاستثمارات الأجنبية على نحو مطرد، فإن النمو الاقتصادي السنوي مازال يعتمد إلى حد بعيد على أداء القطاع الزراعي. ولما كان القطاع الزراعي يوفر الرزق لحوالي 40% من القوة العاملة، فإن له أيضا تأثيرا هاما على الطلب المحلي. وهناك قطاع متقدم ضخم للخدمات، تسيطر عليه التجارة والسياحة ويوظف حوالي 35% من القوة العاملة. أما القاعدة التصديرية فهي عريضة نسبيا؛ فالمغرب هو أضخم مصدر في العالم للفوسفات الخام والمجهزة، ومن بين الصادرات الرئيسية الأخرى المنسوجات، والملابس، والأحذية، والفاكهة، والخضروات، والأسماك الطازجة والمعلبة. وقد تصل الواردات الغذائية إلى معدلات كبيرة، ولكنها تتقلب وفقا لحجم الإنتاج السنوي للبلد. كما أن التحويلات المرسلة من عمال المغرب المهاجرين المقدر عددهم بنحو 1.7 مليون شخص تعد بدورها مصدرا هاما للإيرادات بالعملة الأجنبية.

1 أنظر الذيل الأول.

2 - **الأداء الاقتصـــادي** – في السنوات الأخيرة الماضية تعرض الناتج المحلي الإجمالي للمغرب لكثير من التقلب، نتـيجة لـتأثره بأداء القطاع الزراعي البعلي. فلم يتجاوز معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 2.3% في الفترة 1990 – 1999، وذلـك نظـرا للإصابة بالجفاف في ثلاث من السنوات الخمس. وفي سنة 1996، ارتفع مستوى النمو ارتفاعا قياسيا فبلغ أكثر من 11% بفضل وفرة محصول الحبوب، ولكنه انخفض من جديد بما يعادل 2% تقريبا في سنة 1997. ونظرا لأن متوسط الزيادة السكانية قد وصل إلى حوالي 2% في السنة فيما بين 1990 و1999، فإن معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ –0.9% عام 2000.

3 - **القطـــاع الزراعـــي** – يزرع في المغرب 8.6 مليون هكتار (12%) من إجمالي مساحة الأرض التي يغطيها. ومـــن المساحة المزروعة يروى حوالي 16%، نصفها تقريبا بمعدات الري العصرية. وتغطى الغابات حوالي 9 ملايين هكـــتار (13% مـــن المجمـــوع)، بينما تغطي المراعي زهاء 53 مليون هكتار (75%)، ثلثها تقريبا يعاني من الرعي الجائـــر. ونظرا للظروف المناخية شبه القاحلة، فإن الإنتاج الزراعي يعتمد إلى حد كبير على هطول الأمطار الذي لا يعول عليه. وتغطي الزراعة البعلية قرابة 85% من المساحات المزروعة. يضاف إلى ذلك، إن معدلات النمو السكاني العالـــية خلال العقود الأخيرة الماضية قد أدى إلى انخفاض أحجام المزارع وإلى امتداد الأرض الزراعية إلى مناطق الغابات والمراعي التي لا تصلح في كثير من الأحيان لإنتاج المحاصيل وتتعرض للتعرية وتدهور التربة.

4 - **الإنـــتاج الزراعـــي** – تتميز النظم الزراعية السائدة بالتنوع، وتتراوح من زراعة الكفاف حتى الإنتاج الموجه إلـــى السوق. ولكن لا يستخدم إلا جزء محدود من الأرض الزراعية إلى أقصى طاقته؛ وهناك اختيارات متعددة لزيادة الإنتاجية الزراعية. وللحبوب، التي تزرع في 68% من المساحة المزروعة، في ظل أوضاع بعلية أساسا، تأثير غالب على الأداء الزراعي. ويتراوح مستوى الإنتاج، بحسب هطول الأمطار، من 10 ملايين طن إلى أقل من 2 مليون طن، وبمتوســـط قدره 6 ملايين طن تقريبا. وينتج القطاع المروي محاصيل التصدير مثل الحمضيات والطماطم والبطاطس البكيرة وزيتون المائدة.

5 - **مصايد الأسماك** – نظرا لطول سواحل المغرب المحاذية للبحر المتوسط والمحيط الأطلسي، فإنه يتمتع بمنطقة اقتصـــادية خالصـــة تـــزيد مساحتها على مليون كيلومتر مربع. ويصل إنتاج الأسماك إلى 000 625 طن سنويا، بقيمة مضـــافة قدرهـــا 7.5 مليار درهم مغربي. ويوفر القطاع 000 400 وظيفة منها 000 120 ترتبط على نحو مباشر بصيد الأســـماك وتجهـــيزها. وتبلغ ايرادات التصدير الناتجة عن مصايد الأسماك حوالي 6 مليارات درهم مغربي في السنة وتمثل أكثر من 50% من ايرادات التصدير في قطاع الغذاء.

6 - **الـــزراعة والتنمـــية الريفـــية** – تتســـم المـــناطق الزراعية في المغرب بسوء البنية الأساسية الاجتماعية – الاقتصـــادية، وانخفاض مستويات التعليم، وقصور خدمات الدعم، وكبر السن بين سكان الأراضي الزراعية. ويترتب علـــى ذلـــك، أن المزارعيـــن ليســـوا مجهزيـــن لمواجهة التحديات الناجمة عـــن اقتصاد يفتح أبوابـــه لتنافس السوق الحـــــرة. والأســـباب الرئيسية لعـــدم كفاية الإنتاج في قطاع الزراعة هـــي: (i) تدهور الموارد الطبيعية؛ (ii) الفقر الريفـــي؛ (iii) النقص الشديد في البنى الأساسية الاجتماعية؛ (iv) قلة اشتراك السكان الريفيين، وخاصة النساء، في عملـــية التنمـــية؛ (v) ســـوء استخدام الموارد البشرية والمالية للحكومة؛ (vi) نقص الخدمات المالية الريفية المتاحة لصـــغار المزارعيـــن وفقراء الريف بحيث تكاد تكون معدومة. وتتأثر الموارد الطبيعية بتزايد التدهور. ومعظم أنواع

التربة في المغرب، باستثناء السهول الغرينية العريضة، هشة وعرضة للتعرية. وطبقا للتقديرات فإن 35% من السكان الريفيين يعيشون في مناطق تتعرض للتدهور الشديد، أي في مناطق الغابات والجبال والمراعي.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

7 - من الملاحظ في المشروعات التي نفذت في المغرب حتى الآن بتمويل من الصندوق أنها جميعها، باستثناء أول مشروع منها، تضمنت عمليات لتنمية المناطق المحلية، وذلك لأنها عالجت أخطر القيود على نظم إنتاج المحاصيل، والحيوانات الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتقديم الائتمان والري. وكانت البنية الأساسية الاجتماعية، بما في ذلك الطرق الريفية وامدادات المياه والصحة البشرية، من بين العناصر الهامة في هذه المشروعات، التي حققت نتائج جيدة من الناحية المادية وبلغت بصفة عامة الأهداف المحددة عند تقدير المشروع. وبرز عند التنفيذ عدد من العوائق المؤسسية؛ وتبين أن من الصعب التنسيق بين الوكالات المتخصصة المنفذة. وستركز المشروعات المقبلة على الهدف الرئيسي وهو إنشاء ودعم منظمات قاعدية مستدامة يمكنها أن تتحمل المسؤولية بالتدريج عن ربط التنمية المحلية بالإطار المؤسسي. وقد بينت التجربة في مشروعات التنمية المجتمعية أن كثيرا من الأنشطة، مثل تحسين المراعي والنهوض بأحوال الري على النطاق الصغير وما إلى ذلك، لا يمكنها، بحكم طبيعتها ذاتها، أن تقتصر على مجموعة مستهدفة تحدد بمستويات الدخل والأمن الغذائي وحجم المزارع أو أعداد الحيوانات الزراعية. وفي ظل هذه الظروف، سيطبق الاستهداف على ثلاثة مستويات. فستتركز أنشطة المشروع على أفقر المناطق داخل جهات محددة. ثم ينصب التركيز في هذه المناطق على المجتمعات المحلية المعدمة. كما أن أنشطة المشروع ستصمم لتحابي الشرائح الأشد حرمانا داخل تلك المجتمعات المحلية. ومن بين القضايا البارزة التي تواجهها المشروعات مسألة استدامة أنشطتها بعد إقفال القرض. وستحسن استدامة المشروعات عن طريق: (i) ربط المؤسسات المحلية الممثلة بالبنى الاجتماعية السياسية المحلية؛ (ii) إبرام ترتيبات تعاقدية مع السكان المعنيين لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة الخاصة باستثمارات المشروع بعد إتمامه؛ (iii) إنشاء خدمات مالية ريفية صالحة.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع المغرب

8 - **سياسة المغرب للتخفيف من حدة الفقر** – تعمل برامج الحكومة في مجال التنمية الاجتماعية على أربع جبهات رئيسية: التعليم، والصحة، والتنمية الريفية، والآليات اللازمة لتحسين المرونة في سوق العمل الحضرية أساسا مع تقوية شبكة السلامة الاجتماعية. وفيما يتعلق بالتنمية الريفية، وضعت الحكومة استراتيجية طويلة الأجل للتنمية الزراعية والريفية لسنة 2020. وتتفق هذه الاستراتيجية إلى حد بعيد مع استراتيجية الصندوق الشاملة، إذ تعتمد على مبادرات السكان الريفيين وعلى نهج يقوم على المشاركة وتقاسم المسؤولية والشراكة مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في المناطق الريفية؛ وترمي إلى دمج أنشطة شتى على نحو متعدد الأبعاد محلي الطابع عن طريق اللامركزية. وقد أدرجت العناصر الرئيسية للاستراتيجية في الخطة الخمسية للحكومة للفترة 2000 – 2004، وهي تتضمن: (i) النهوض بالانتاج الزراعي لزيادة الأمن الغذائي وتعزيز الصادرات الزراعية؛ (ii) زيادة العمالة والدخول الريفية الزراعية وغير الزراعية؛ (iii) تحسين التعليم والتدريب المهني في المناطق الريفية كأساس لتوفير فرص العمل؛ (iv) تشجيع سياسة اللامركزية وتفويض السلطات (أو تحقيق "اللاتركز" وفقا للمصطلح الرسمي)؛ (v) تقديم الدعم النشط

للنهج التشاركية وإقامة الشراكات والترتيبات التعاقدية مع المجتمعات المحلية الريفية المعنية بتنفيذ برامج التنمية؛ (vi) وضع وإقامة نظام للائتمان وصناديق محلية للتنمية موائمة للتنمية الريفية على نحو تشاركي؛ (vii) إقامة نظام للمراقبة تشترك فيه مختلف الأطراف الفاعلة في عملية التنمية الريفية، بما في ذلك المستفيدون؛ (viii) مواءمة الإطار التنظيمي والقانوني مع احتياجات أنشطة التنمية الريفية.

9 - **استراتيجية الصندوق في المغرب** – يختلف الفقر من منطقة إلى أخرى في المغرب، وهو يرتبط بقلة توافر الموارد في المناطق البعلية والجبلية. والفئات التي يستهدفها الصندوق بين فقراء الريف هي صغار المزارعين والمزارعون الحديون وصيادو الأسماك الحرفيون والمعدمون والأجراء والشبان العاطلون عن العمل والنساء الريفيات. والعناصر الرئيسية في استراتيجية الصندوق في المغرب، كما عرضت في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي اعتمدتها إدارة الصندوق في 1999، والتي تتسق مع الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل: (i) التركيز على احتياجات التنمية الريفية التي يسيرها المجتمع المحلي بدلا من التركيز على التنمية الزراعية المعنية بسلع مخصوصة؛ (ii) تعزيز الأمن الغذائي على الصعيد الوطني والأسري بتنويع الإنتاج عن طريق دعم السلع ذات الأفضلية النسبية في الأسواق الوطنية والدولية؛ (iii) العمل على توطيد وتقوية التخطيط والتنفيذ القائمين على تفويض السلطات/اللامركزية عن طريق تقديم الدعم لإنشاء وتقوية المؤسسات المحلية والمنظمات القاعدية ونقل الموارد البشرية والمالية من المركز إلى المناطق؛ و(iv) العمل على تحسين فرص الأسر الريفية الفقيرة للوصول إلى الموارد الانتاجية، بما في ذلك الأراضي والمياه والدراية التكنولوجية والخدمات المالية. وستستهدف مساعدة الصندوق المناطق الجبلية والمراعي والمناطق البعلية ذات الإمكانيات الضئيلة في الجنوب القاحل. ومن العناصر الأساسية في هذه الاستراتيجية المشاركة التي تركز على قضايا التمايز بين الجنسين[2].

دال – خلفية المشروعات ومبرراته

10 - **الخلفية** – حظي مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي بتمويل مشترك من الصندوق، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الأفريقي، وحكومة المغرب. ويعتبر الإقليم الشرقي أهم منطقة من مناطق التنمية الرعوية ومن بين أوسع المناطق المحرومة في المغرب. ولم يستفد هذا الإقليم قبلا من أي أنشطة هامة مولتها الحكومة أو الجهات الخارجية. وركزت المرحلة الأولى لهذا المشروع على التفاعل بين العوامل الايكولوجية الزراعية والاقتصادية – الاجتماعية وإمكانية تكرار تدابير المشروع في مناطق ايكولوجية زراعية مماثلة يتهددها التصحر في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وصمم هذا المشروع لكي يكون مشروعا رائدا وقد جرى استخدامه فيما بعد كنموذج في كل من الأردن وسورية.

11 - وتشمل اتجاهات الصندوق المنعكسة في تصميم المشروع ما يلي: استهداف أشد الشرائح فقرا في صفوف المستفيدين؛ والتركيز على النهج التشاركي؛ وإنشاء وتعزيز المؤسسات القاعدية (رابطات المنتفعين بالمراعي)؛ والتركيز على إدارة الموارد الطبيعية؛ وتحسين الظروف المعيشية للعاملين في قطاع رعي الكفاف، وتصحيح مسار الاتجاه الحالي لتدهور الموارد الطبيعية في الوقت ذاته. وتمثلت الاستراتيجية في تحسين ودعم القدرة الإنتاجية لنظم

2 أنظر الذيل الثالث.

الرعـــي الانتشاري بالتأكيد على النهوض بإدارة الموارد الطبيعية ذات الملكية المشتركة. وستشكل الرابطات المذكورة الآلـــية التنظيمية القاعدية لتطبيق الحلول التقنية المثبتة في مجال تحسين المراعي وتنمية الإنتاج الحيواني. وستكفل هذه المؤسســـات القاعديـــة، المؤلفة من مجموعات إثنية منسجمة، التوصل إلى التوافق التام بين الأعضاء بشأن الاستخدام الرشـــيد للمراعـــي، كما أنها ستضمن صيانة البنى الأساسية ذات الصلة على النحو المناسب. وسيعود المشروع بالنفع على نحو 000 62 مستفيد، بما في ذلك النساء الريفيات.

12 - وفـــي عـــام 2001 طلبت شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من مكتب التقييم والدراسات إجراء تقييم مؤقت للمشروع. وبعد إعداد وثيقة للمنهجية وتحديد مجموعة التعلم الأساسية المؤلفة من كل الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية المـــنخرطة فـــي المشروع، أرسل المكتب بعثة ميدانية في أكتوبر/تشرين الأول عام 2001. وعرضت نتائج هذه البعثة وتوصياتها على حلقة عمل عقدت في المغرب في فبراير/شباط عام 2002، مما أسفر عن التوصل إلى اتفاق نهائي بين كـــل أعضـــاء مجموعة التعلم المذكورة، أي إلى اتفاق عند نقطة الإنجاز. وأظهرت هذه العملية توافر درجة عالية من الرضا في صفوف المستفيدين فيما يتصل بأثر المشروع على موارد رزقهم.

13 - **المبررات** – أوضح التقييم أن المرحلة الأولى قـــد أبرزت الأثر في أربعة مجالات رئيسية على النحو التالي: (i) أسفر المشروع عن زيادة *معرفة المستفيدين ووعيهم* بأهمية العمل الجماعي، في إطار الجهود التعاونية، فيما يتصل بإحـــياء قـــاعدة الموارد الطبيعية وتعزيز قدرتها الإنتاجية، وهي القاعدة التي تستند إليها موارد رزقهم. وقاد المشروع أيضـــا إلـــى تحســـين معـــرفة المستفيدين بالأساليب التقنية والإدارية المناسبة؛ (ii) أدى المشروع إلى توسيع *الملكية والهوامش الإجمالية للثروة الحيوانية* بالنسبة لأصحاب القطعان الصغيرة والمتوسطة في السنوات العادية. غير أن هذه المجموعة لا تستطيع على الدوام الحفاظ على حجم سليم اقتصاديا للقطعان في ظل سنوات متلاحقة من الجفاف. ويشير ذلـــك إلـــى ضرورة توفيـــر شبكات أمان ومصادر بديلة للدخـــل لهـــذه الفئة مـــن أصحاب القطعان؛ (iii) تحقق *أثر بيئي إيجابي* في المناطق التي جرى فيها بنجاح تطبيق تدابير إراحة الأراضي والحظر الموسمي للدخول إلى المراعي، فـــي ضـــــوء الإدراك بأن تدهور الأراضي يندرج في عـــداد الأبعاد الحاسمة للفقر الريفي في الإقليـــم؛ (iv) *أسهم المشروع في جهود بناء المؤسسات المحلية* المستندة إلى ما هو متوافر من "رصيد اجتماعي" (شبكات النسب والقربى) عـــبر إنشـــاء رابطـــات للمنتفعين من المراعي يملكها ويديرها المستفيدون بأنفسهم. على أنه تم تحديد بعض الجوانب المعانية من ضعف مؤسسي والتي تحتاج إلى مزيد من الدعم والمساندة. وهكذا، فقد توافق أعضاء مجموعة التعلم على أن هناك حاجة إلى مرحلة ثانية لترسيخ إنجازات المرحلة الأولى ولمتابعة تمتين الأصول والقدرات الإنتاجية في الإقليم الشرقي.

14 - **الأساس المنطقي** – تتسق المرحلة الثانية المقترحة اتساقا كاملا مع الاستراتيجية الحكومة للتنمية الريفية حتى عـــام 2020، التـــي تؤكد على تطوير النظم الرعوية التقليدية المعانية من ارتفاع معدلات الفقر. كما أنها تعكس الوجهة الأساســـية لاستراتيجية الصندوق في المغرب المبنية على التنمية الريفية التي تقودها المجتمعات المحلية؛ وعلى تنويع نظـــم الإنتاج ومصادر الدخل؛ واللامركزية وتعزيز المؤسسات المحلية؛ وتيسير الوصول إلى الموارد مثل الأراضي، والمـــياه، وخدمـــات الدعم، ورؤوس الأموال. وثمة سبب مخصوص آخر لتنفيذ مرحلة ثانية وهو الحاجة إلى ترسيخ إنجـــازات المرحلة الأولى واستثماراتها. ومن بين الأسباب أيضا الحاجة إلى خلق فرص اقتصادية جديدة لتعزيز دخول

أشد المجموعات ضعفا، ولا سيما صغار المنتجين في قطاع الإنتاج الحيواني، والنساء، والشباب من العاطلين عن العمل، بالنظر إلى تكرر موجات الجفاف على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد تحولت هذه الظاهرة الطبيعية، بما تحمله من آثار اجتماعية – اقتصادية وبيئية سلبية، إلى سمة هيكلية ينبغي معالجتها من خلال نهج مبتكرة لإدارة المخاطر، لا من خلال نهج إدارة الأزمات التي اتبعت في الماضي.

الجزء الثاني- المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

15 - **الموقع** – تغطي منطقة المشروع 11 بلدية في ولايات الفكيك، وتاورير، وجرادة. وتغطي هذه البلديات مساحة إجمالية قدرها 000 38 كيلومتر مربع، بما في ذلك منطقة بوعرفه الحضرية، ويصل عدد سكانها إلى نحو 000 100 نسمة. وتغطي المراعي والغابات قرابة 3.7 مليون هكتار من منطقة المشروع، أي أكثر بقليل من 95% من المجموع، بينما تمتد الأراضي المنزرعة على مساحة 000 150 هكتار تقريبا.

16 - **نظم الإنتاج الحيواني** – تعتبر تربية الضأن والماعز النشاط الاقتصادي الغالب، وتتباين نظم الإنتاج تباينا كبيرا تبعا لحجم القطعان. وتميز عملية التقدير الريفي التشاركي، التي نفذت خلال صياغة المرحلة الثانية، بين صغار المالكين ممن تضم قطعانهم عددا يقل عن 20 من رؤوس الماشية والذين يهاجرون ببطء إلى المراكز الحضرية القريبة، والمالكين ذوي القطعان التي تضم أقل من 100 رأس، المحتاجين إلى موارد تكميلية للدخل للصمود ماليا، وكبار المالكين الذين يزيد عدد رؤوس الماشية التي يملكونها على 100 رأس. وترتكز التغذية الحيوانية على كلأ المراعي المستكمل بالمنتجات المحصولية الثانوية مثل الشعير.

17 - **المجموعة المستهدفة** – يندرج سكان منطقة المشروع في عداد أشد المجموعات السكانية فقرا في الإقليم الشرقي. وتعيش نسبة تقرب من 80% من سكان البلديات الإحدى عشرة والبالغ عددهم 000 100 نسمة في المناطق الريفية. وتتسارع وتيرة النزوح من الريف بفعل فترات الجفاف المتكررة. وتنحصر الهجرة الخارجية تقريبا بالمناطق الريفية من أسبانيا حيث يعمل المهاجرون في الأعمال اليدوية الموسمية في قطاع الزراعة. وفي منطقة المشروع فإن فرص العمالة المتاحة لمن لا ينخرط مباشرة في أنشطة الإنتاج الحيواني تشمل الرعي، والعناية بالحظائر، وتأدية الأعمال اليدوية. على أن السكان بحاجة عموما إلى أكثر من مصدر واحد للدخل. وهناك أكثر من 000 50 امرأة وفتاة في صفوف السكان، وهن ينقسمن إلى مجموعتين: الأولى تعيش في المناطق الرعوية والأخرى تقطن في المراكز الحضرية القريبة. ويزداد حرمان المجموعة الثانية يوما بعد يوم. وتعاني غالبية النساء من الأمية أو من انخفاض المستوى التعليمي كما أن ما لديهن من أصول قليل. ومع ذلك، فإن معرفتهن واسعة بأنشطة مثل الأشغال الحرفية وتربية الدواجن. وأوضحت عمليات المسح أيضا أن النساء راغبات في التعلم وفي القيام بأنشطة جديدة إذا ما تيسر لهن الوصول إلى الخدمات المالية الريفية. وتم تحديد الشباب العاطلين عن العمل، بما في ذلك خريجو المدارس، كمجموعة مستهدفة هامة محتملة أخرى ستنتفع مباشرة من أنشطة المشروع.

18 - **القدرات الكافية** – تعوض المساحة الواسعة للمنطقة (3.8 مليون هكتار)، إلى حد ما، عن الانخفاض المتأصل للقدرة الإنتاجية للأرض. وتتوافر أكثر من 140 مليون وحدة علفية، ويرسل إلى الأسواق نحو نصف مليون رأس من الماشية سنويا. وهناك طائفة واسعة أيضا من الموارد النباتية والحيوانية، بما في ذلك المحاصيل العلفية للأنواع المعمرة (وعلى رأسها الفصة)، والنباتات القطرية والطبية (ولا سيما أكليل الجبل والأرطمسيا البيضاء)، والمنتجات الغذائية (الكمأة أساسا). كما أن هناك تاريخا عريقا من تربية الضأن في المراعي، وتشتهر سلالة خراف بني غيل بقدرتها الكبيرة على التأقلم وبما تتمتع به من إمكانيات للأداء. وأخيرا، فإن التعاونيات المنشأة في ظل المرحلة الأولى البالغ عددها 43 تعاونية تعمل بشكل جيد إلى حد ما وتتدرج في عداد الأصول الواضحة كمنظمات قاعدية وأطراف حوار للمشروع في المرحلة الثانية.

19 - **العوائق** – تشتمل العوائق الرئيسية على كثرة عدد التشريعات واللوائح المتعلقة بحيازة الأراضي والاستغلال الجامح والمؤذي للموارد الطبيعية في الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك فإن السمات المتأصلة لفقر التربة وهشاشتها تتفاقم أكثر فأكثر بفعل الرعي الجائر والتعرية. ويشكل انخفاض معدلات هطول الأمطار، (من 160 مم في الجنوب إلى 250 مم في الشمال) وتتابع فترات الجفاف على مدى العقود الأخيرة، عوائق خطيرة بدورها أيضا. وأخيرا، فإن الضآلة الشديدة للموارد البشرية والمالية للهياكل الميدانية لوزارة التنمية الزراعية والريفية في المنطقة، المؤلفة من مديريتين للزراعة في ولايتي الفكيك ووجدة *وستة مراكز عمل*، لا تسمح بتوفير الدعم التقني الكافي للسكان المتناثرين.

باء – نهج المشروع وأهدافه

20 - **نهج المشروع** – سيركز تنفيذ المشروع أساسا على نهج تصاعدي تضطلع فيه رابطات المنتفعين بالمراعي (التعاونيات) بدور المحاور الرئيسي الذي يتم الاتصال عبرة بأعضاء هذه الرابطات وأسرهم. وستقدم الهياكل الإدارية المحلية لوزارة التنمية الزراعية والريفية المساعدة إلى الرابطات في صياغة خطط إنمائية تعاونية، وحشد التمويل الضروري لها، وتنفيذها. ويعتمد التركيب الدقيق لهذه الخطط على طبيعة العوائق والأولويات في كل تعاونية. وقد تتراوح الأنشطة بين البرامج التدريبية المخصوصة إلى الأنشطة المدرة للدخل؛ كما وتشمل إقامة نقاط للمياه و/أو إنشاء محتجزات لإراحة الأراضي. وبدعم من الإدارة على مستوى الولاية والإقليم فإن المشروع سيساعد كل تعاونية على تقديم خطتها إلى اللجان التقنية القائمة على المستوى المحلي ومستوى الولايات لإدراجها في الخطط الإنمائية الإقليمية سنويا. وستعمل هذه اللجان كقنوات رسمية لإضفاء الصبغة المؤسسية على الخطط الإنمائية التعاونية وتيسير تحديد شركاء التمويل والتنفيذ في القطاعين العام والخاص.

21 - **الأهداف** – يتمثل الهدف الأساسي للمشروع في زيادة الدخول والنهوض بالأوضاع المعيشية لسكان الريف الفقراء. وسيحقق المشروع ذلك عبر تمكين المجتمعات المحلية على نحو يحابي إحياء الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل مستدام، وخلق فرص جديدة لأشد المجموعات ضعفا، وبالتالي الاستفادة من القدرات الكامنة للإقليم الشرقي. وبالاستناد إلى إنجازات المرحلة الأولى فإن الأهداف المحددة تشمل ما يلي: (i) تعزيز قدرة المؤسسات العامة المحلية والمنظمات القاعدية على إرساء آلية تشاركية سليمة تستطيع المجموعة المستهدفة من خلالها إدارة عمليات تحديد وتنفيذ الفرص الاستثمارية؛ (ii) ترويج النظم المكيفة للإنتاج الحيواني، بما يحقق قيمة مضافة أعلى للمنتجات الحيوانية من خلال

التجهيز المحلي، وتحسين الصلات مع الأسواق المحتملة؛ (iii) تنويع مصادر الدخل عبر ترويج الأنشطة المدرة للدخل وتحسين الوصول إلى الخدمات التقنية، والتسويقية، والمالية.

جيم – عناصر البرنامج

22 - وتحقيقا لتلك الأهداف فإن من المزمع تنفيذ الأنشطة المندرجة ضمن العناصر الثلاثة التالية على مدى ست سنوات: (i) ترسيخ الأصول المؤسسية والمعارف المكتسبة؛ (ii) بناء علاقات الشراكة؛ (iii) زيادة القيمة المضافة للإنتاج في الإقليم الشرقي.

23 - **ترسيخ الأصول المؤسسية والمعارف المكتسبة** – سيضطلع هذا العنصر المحوري في المشروع بدور حاسم في ترسيخ إنجازات المرحل الأولى من الزاوية المؤسسية واقتناص المعلومات والمعارف المتولدة قبلا وفي المستقبل. وقد توزعت الأنشطة على خمسة عناصر فرعية، بما في ذلك المعدات التكميلية الضرورية وتكاليف التشغيل والصيانة لكل عنصر من هذه العناصر.

- **تطبيق الاستراتيجية الوطنية للمراعي والثروة الحيوانية في الإقليم الشرقي** – يهدف هذا العنصر الفرعي إلى وضع خطة أساسية للإدارة المستدامة للمراعي وتنمية الثروة الحيوانية بغية تدعيم الإنتاج في الإقليم الشرقي. وستحدد الخطة كل الأنشطة اللازمة لتوضيح حقوق المنتفعين في ظل الإطار القانوني الحالي وأي تعديلات مناسبة، بما يقود إلى الاستخدام الرشيد للموارد الوطنية. وستحلل القضايا المواضيعية، بما في ذلك الإطار القانوني الناظم للحركة التعاونية، بغية اقتراح التعديلات الملائمة فيما يتصل بالتعاونيات الرعوية. كما سيتم تحليل قضايا استراتيجية أخرى مثل قدرة حمل المراعي وإدارة خطر الجفاف. وستناقش الموضوعات الرئيسية في حلقة عمل تضم كل الجهات العاملة من القطاعين العام والخاص. وستتحول الخطة الأساسية بعدها إلى برامج عمل لمديريتي الزراعة في منطقة المشروع.

- **إدارة المعلومات والمعارف** – يرمي هذا العنصر الفرعي إلى اقتناص المعلومات والمعارف المتولدة في المرحلتين الأولى والثانية. وسيسهم هذا العنصر في إعداد الكتيبات والخطوط التوجيهية المتصلة بما يلي: (i) تحسين إدارة المراعي؛ (ii) إنشاء وتشغيل رابطات المنتفعين بالمراعي والرابطات المجتمعية الأخرى؛ (iii) نشر المعلومات عن الإقليم الشرقي بما في ذلك إنشاء مركز توثيق مرتبط بشبكة المعلومات والوثائق التابعة لوزارة التنمية الزراعية والريفية. وسيتم إنجاز عملية وضع الخرائط الإقليمية الاجتماعية في منطقة المشروع، التي بدأت خلال التقدير الريفي التشاركي، وإدماجها في نظام للمعلومات الجغرافية يزمع استخدامه كأداة للإدارة.

- **بناء القدرات المحلية** – سيوفر التدريب المفاهيمي والعملية على النهج التشاركي ويقدم الدعم اللوجستي في ظل هذا العنصر الفرعي إلى رابطات المنتفعين بالمراعي وأسر الأعضاء، ومجموعات المصالح المجتمعية الأخرى المشكلة في ظل المشروع (أنظر الفقرة 20). وسيتيح ذلك لهذا الأطراف تخطيط

تدابـــير تنميتها الذاتية، وحشد التمويل اللازم، وتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية بنظرها عبر صياغة الخطط الإنمائية التعاونية.

- **تعزيـــز الهـــياكل الميدانية لوزارة التنمية الزراعية والريفية** – يسعى هذا العنصر الفرعي إلى تزويد الهياكل الميدانية لوزارة التنمية الزراعية والريفية بالدعم المؤسسي اللازم لتيسير تنفيذ المشروع. وسيوفر التدريـــب الخـــاص على تخطيط الأنشطة، والتشخيص التشاركي، والتنفيذ والرصد إلى مسؤولي الإدارة المحلية والموظفين الميدانيين لوزارة التنمية الزراعية والريفية والوكالات الميدانية الأخرى المنخرطة في تنفيذ المشروع.

- **دعـــم إدارة المشروع** – سيوفر هذا العنصر الفرعي الدعم اللوجستي والمؤسسي لوحدة إدارة المشروع المســـؤولة عـــن تنفيذه. وسيسهم العنصر في تعزيز وحدة التنسيق القائمة في مديرية الزراعة في ولاية الفكـــيك وفـــي إنشـــاء وحدة أخرى في مديرية الزراعة في ولاية وجدة. وسيتم نشر أو تعيين موظفين إضافيين على أساس تعاقدي لتدعيم وحدتي التنسيق التابعتين لوحدة إدارة المشروع.

24 - **بـــناء علاقات الشراكة** – يرمي هذا العنصر إلى حشد الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدنـــي بغـــية تحقـــيق التضامن ووفور الحجم عند إنشاء آليات الشراكة بين مختلف المجموعات المعنية بتنمية الإقليم الشرقي. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تحسين أثر الاستثمارات المختلفة على الأوضاع المعيشية للمجموعات المستهدفة. وقد جـــرى توزيع الأنشطة على عنصرين فرعيين، بما في ذلك المعدات التكميلية الضرورية وتكاليف التشغيل والصياغة لكل منهما.

- **آليات بناء علاقات الشراكة**. سيمول المشروع في ظل هذا العنصر الفرعي ما يلي: تنظيم حلقات العمل المعنية بالمعلومات والتوعية مع الشركاء المحتملين في التمويل والتنفيذ؛ والدعم القانوني لإعداد الاتفاقات والعقود بين الأطراف المشاركة الرئيسية؛ وأنشطة البحوث التطويرية ذات الفائدة المشتركة لكل الجهات الفاعلـــة. وستشـــمل هذه الأنشطة إنشاء نظام للتحذير المبكر من الجفاف في الإقليم الشرقي بالتعاون مع المرصد الوطني للجفاف، ونظام رصد الأمراض الوبائية بالتعاون مع الخدمات البيطرية الوطنية، وإعداد خطة لإدارة المناطق المغطاة بالفصة بالتعاون مع إدارة المياه والغابات.

- **أنشـــطة تعبئة علاقات الشراكة**. يرمي هذا العنصر الفرعي إلى إرساء مصداقية المشروع إزاء الجهات المستثمرة العامة والخاصة عبر تمويل أنشطة تعبئة علاقات الشراكة: إحياء المراعي وإدارتها من خلال مزارع المحاصيل العلفية على مساحة 000 5 هكتار وإحياء ما تقرب مساحته من 000 10 هكتار؛ وإقامة نظـــام مراقـــبة لمتابعة الأمراض البيطرية والوقاية منها بالتعاون مع الإدارات البيطرية المغربية وإنشاء وإصـــلاح نقـــاط المياه ووحدات التسمين؛ وتوفير التدريب التقني وغير التقني للمستفيدين على الأنشطة الزراعـــية وغير الزراعية المدرة للدخل وذلك من خلال البيانات العملية وأنشطة البحوث التطويرية مع المؤسسات المتخصصة.

25 - **زيادة القيمة المضافة للإنتاج في الإقليم الشرقي** – يتمثل هدف هذا العنصر في استكمال استثمارات المرحلة الأولى بالتدخل في المراحل اللاحقة من سلسلة الإنتاج لزيادة المنافع التي يحصل عليها المستفيدون على مختلف مستويات التجهيز والتسويق. وقد توزعت الأنشطة على أربعة عناصر فردية وثيقة الترابط، بما في ذلك المعدات التكميلية وتكاليف التشغيل والصيانة لكل منها.

- **دعم الخدمات المالية الريفية**. يهدف هذا العنصر الفرعي إلى تيسير وصول المجموعات المستهدفة المستدام إلى الموارد المالية القريبة. وسيحقق ذلك من خلال توفير الحوافز لرابطة أو أكثر من رابطات القروض الائتمانية الصغرية المحلية و/أو الوطنية التي يتم اختيارها عبر عطاء تنافسي وطني وذلك بغرض الاستقرار في منطقة المشروع. وستتضمن هذه الحوافز توفير الدعم اللوجستي وتغطية تكاليف الدراسات التشخيصية، وتدريب وكلاء الائتمان، وتوفير المعدات المكتبية، وذلك مقابل تقديم القروض الائتمانية الصغرية لتلبية طلبات نحو 400 1 مستفيد يزمعون الشروع في أنشطة مدرة للدخل.

- **ترويج الأنشطة المدرة للدخل**. سيستهدف هذا العنصر الفرعي فئتين من فئات المستفيدين وهما فئة المؤهلين للحصول على القروض الائتمانية، على نحو ما هو موضح أعلاه، وفئة أصحاب المشروعات الصغرية (نحو 100 شخص) الذين تزيد احتياجاتهم المالية زيادة طفيفة عن احتياجات أفراد الفئة الأولى. وستقترض الفئة الثانية من مؤسسة مصرفية سيبرم المشروع معها اتفاقا للتعاون. وبالنسبة للفئة الأولى فإن المشروع سيوفر التدريب التقني وغير التقني فيما يتعلق مثلا بتسمين الحملان، وتجهيز الأصواف والجلود، ومهارات القراءة والكتابة ومبادئ مسك الدفاتر. أما فيما يتصل بالفئة الثانية فإن المشروع سيوفر الدعم المتخصص في صياغة مقترحات المشروعات وكذلك المشورة المتخصصة في تشغيل وإدارة مشروعاتهم الصغرية. كما أن المشروع سيروج لتشكيل رابطات متعددة المهن وإقامة وصلات مع الشبكات الوطنية المتخصصة في مختلف المنتجات.

- **تنمية الأسواق**. يهدف هذا العنصر الفرعي إلى تحديد المنافذ والصلات السوقية المحتملة للمنتجات الرئيسية والمنتجات الثانوية في الإقليم الشرقي عبر إجراء الدراسات القطاعية الفرعية التي تهم المجموعات المستهدفة، وتوفير الدعم لتحديد الشركاء التجاريين، وتنظيم الحملات الدعائية (ولقطات إعلانية، ومعارض، ومبادرات تسويقية أخرى).

- **تحديث سلسلة إنتاج لحوم الضأن**. يقتضي تحقيق هدف هذا العنصر الفرعي ضمنا توافر فهم أفضل للصلات السابقة واللاحقة لسلسة إنتاج لحوم الضأن. وسيوفر هذا العنصر الدعم لمديرية الثروة الحيوانية في وزارة التنمية الزراعية والريفية على المستويين الإقليمي والمحلي لتحديث هذه السلسلة. وسيمول المشروع إعداد خطة أساسية وطنية لإنتاج لحوم الضأن وتسويقها، بما يؤدي إلى تحديد المجالات ذات الأولوية للاستثمارات العامة والخاصة. وبناء على أولويات وزارة التنمية الزراعية والريفية فستتاح الأموال في ظل هذا العنصر الفرعي لتمويل الدراسات لرفع مستوى تدابير نظافة الأغذية ومراقبة الجودة على المستوى الوطني بالإضافة إلى التدريب اللازم للعاملين في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك فقد قام الصندوق، بالتشاور مع الحكومة، بالاتصال بالهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية باعتبارها جهة

اســتثمارية محــتملة. وأعربت هذه الهيئة عن اهتمامها بتمويل مرفق تجهيز لحوم الضأن وتوزيعها في الإقليم الشرقي.

دال – التكاليف والتمويل

26 - **التكالــيف** – تقدر التكاليف الكلية للمشروع على مدى فترة التنفيذ البالغة ست سنوات بنحو 9.24 مليون دولار أمريكــي (95.2 مليون درهم مغربي)، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية، المحتسبة بأسعار ديسمبر/كانون الأول عام 2002. ويشكل عنصر النقد الأجنبي نحو 18% من إجمالي التكاليف. وتقدر التكاليف الاستثمارية بنحو 8.4 ملايين دولار أمريكي أي 91% من التكاليف الأساسية. ويجمل الجدول 1 التكاليف الأساسية بحسب العناصر.

27 - **الــتمويل** – ســيمول المشروع بقرض من الصندوق قيمته 6.36 مليون دولار أمريكي أي 69% من مجموع التكالــيف. وســتعادل مساهمة الحكومة، بما في ذلك الضرائب، 2.37 مليون دولار أمريكي أي 26%، في حين أن من المنتظر أن يساهم المستفيدون بنحو 800 170 دولار أمريكي أي 1.8 في المائــة. وتنوي الحكومة تدبير منحــة قيمتها 700 332 دولار أمريكــي لــتمويل العنصر الفرعي الخاص بتحديث سلسلة إنتاج لحوم الضأن وترد خطة التمويل في الجدول 2. وسيغطي تمويل الصندوق كل العناصر.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	%من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – تعزيز الأصول المؤسسية والمعارف المكتسبة					
تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمراعي والثروة الحيوانية في الإقليم الشرقي	84.5	22.6	107.1	21	1
إدارة المعلومات والمعارف	161.5	67.8	229.3	30	3
بناء القدرات المحلية	323.6	21.4	345.0	6	4
تعزيز الهياكل الميدانية لوزارة التنمية الزراعية والريفية	793.2	144.9	938.1	15	12
دعم إدارة المشروع	450.4	148.0	598.3	25	7
المجموع الفرعي	**1 813.1**	**404.7**	**2 217.8**	**18**	**27**
باء – بناء علاقات الشراكة					
آليات بناء علاقات الشراكة	176.1	17.8	193.9	9	2
أنشطة توليد علاقات الشراكة	3 945.4	797.6	4 743.0	17	58
المجموع الفرعي	**4 121.5**	**815.4**	**4 936.9**	**17**	**61**
جيم – زيادة القيمة المضافة للإنتاج في الإقليم الشرقي					
دعم الخدمات المالية الريفية	36.3	3.5	39.8	9	-
ترويج الأنشطة المدرة للدخل	136.8	7.8	144.6	5	2
تنمية الأسواق	100.0	52.7	152.7	35	2
تحديث سلسلة إنتاج لحوم الضأن	483.6	140.1	623.8	22	8
المجموع الفرعي	**756.7**	**204.2**	**960.9**	**21**	**12**
إجمالي التكاليف الأساسية	**6 691.3**	**1 424.3**	**8 115.6**	**18**	**100**
الطوارئ المادية	350.2	75.1	425.3	18	5
الطوارئ السعرية	567.7	130.7	698.3	19	9
التكاليف الإجمالية للمشروع	**7 609.2**	**1 630.1**	**9 239.2**	**18**	**114**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الصندوق	الصندوق		المستفيدون		جهات أخرى		الحكومة		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف – تعزيز الأصول المؤسسية والمعارف المكتسبة													
تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمراعي والثروة الحيوانية في الإقليم الشرقي	93.9	80.0			-	-	23.5	20.0	117.4	1.3	25.1	68.8	23.5
إدارة المعلومات والمعارف	150.5	58.1			-	-	108.4	41.9	258.9	2.8	76.7	121.9	60.3
بناء القدرات المحلية	313.6	79.8			-	-	79.5	20.2	393.2	4.3	24.7	289.0	79.5
تعزيز الهياكل الميدانية لوزارة التنمية الزراعية والريفية	692.2	65.3			-	-	367.9	34.7	1 060.1	11.5	164.3	684.6	211.2
دعم إدارة المشروع	261.8	38.0			-	-	426.2	62.0	688.0	7.4	168.8	391.4	127.8
المجموع الفرعي	**1 512.0**	**60.1**			**-**	**-**	**1 005.6**	**39.9**	**2 517.6**	**27.2**	**459.5**	**1 555.8**	**502.3**
باء – بناء علاقات الشراكة													
آليات بناء علاقات الشراكة	172.8	80.0			-	-	43.2	20.0	215.9	2.3	20.2	152.6	43.2
أنشطة توليد علاقات الشراكة	4 155.0	76.4	170.8	3.1			1 112.2	20.5	5 437.9	58.9	920.1	3 598.1	919.7
المجموع الفرعي	**4 327.8**	**76.5**	**170.8**	**3.0**			**1 155.4**	**20.4**	**5 653.9**	**61.2**	**940.3**	**3 750.7**	**962.9**
جيم – زيادة القيمة المضافة للإنتاج في الإقليم الشرقي													
دعم الخدمات المالية الريفية	34.6	80.0	-	-	-	-	8.7	20.0	43.3	0.5	3.9	30.8	8.7
ترويج الأنشطة المدرة للدخل	131.8	80.0	-	-	-	-	33.0	20.0	164.8	1.8	9.1	122.7	33.0
تنمية الأسواق	138.9	80.0	-	-	-	-	34.7	20.0	173.6	1.9	60.5	78.5	34.7
تحديث سلسلة إنتاج لحوم الضأن	216.2	31.5	-	-	48.5	332.7	137.2	20.0	686.1	7.4	156.8	392.0	137.2
المجموع الفرعي	**521.5**	**48.8**	**-**		**31.2**	**332.7**	**213.6**	**20.0**	**1 067.8**	**11.6**	**230.3**	**624.0**	**213.6**
التكاليف الإجمالية للمشروع	**6 361.3**	**68.9**	**170.8**	**1.8**	**3.6**	**332.7**	**2374.5**	**25.7**	**9 239.2**	**100.0**	**1 630.1**	**5 930.4**	**1 678.8**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

28 - **التوريد** – سيتم توريد السلع والأشغال المدنية، فيما يتصل بالنفقات التي يمولها الصندوق، وفقا للمبادئ التوجيهية للصندوق. وستورد جميع المركبات والمعدات والمواد على أساس العطاءات التنافسية الوطنية للعقود التي تبلغ قيمتها ما يعادل 000 50 دولار أمريكي أو أكثر. والعقود التي تقل قيمتها عن 000 50 دولار أمريكي فستطبق عليها إجراءات التسوق الحصيف على أساس ثلاثة عطاءات. أما عقود الأشغال المدنية – عدا أعمال إصلاح المباني وتنمية الثروة الحيوانية – فستجري عبر عطاءات تنافسية وطنية. وبالنسبة لعقود إصلاح المباني، فتجري بأوامر الشراء المحلية حسب أقل عطاء من العطاءات الثلاثة المقدمة. أما أنشطة تنمية الثروة الحيوانية فتنفذ بالأمر المباشر. وسينفذ التعاقد مع الخبراء الاستشاريين وفقا للإجراءات المعمول بها في المغرب والتي تقرها المؤسسة المتعاونة ويرتضيها الصندوق. وستخضع العقود التي تكافئ قيمتها 000 100 دولار أمريكي أو أكثر والمتعلقة بالخدمات الاستشارية، والممولة من القرض، للعطاءات التنافسية الوطنية. أما الخدمات الاستشارية التي تقل قيمتها عن 000 100 دولار أمريكي فستوفر وفقا لإجراءات التسوق الحصيف. وستخضع عقود المساعدة التقنية والخدمات الأخرى الممولة من القرض لإجراءات تقرها المؤسسة المتعاونة.

29 - **الصرف** – سينفذ المشروع على مدى ست سنوات. ويمكن السحب من حساب القرض مقابل كشوف للإنفاق فيما يتصل بالفئات التي تحددها الحكومة، والصندوق، والمؤسسة المتعاونة بصورة مشتركة. وسيحتفظ المشروع بالوثائق المعنية التي تسوغ تلك النفقات والتي ستتاح لبعثات الإشراف الخارجي والمراجعين بغرض تفحصها. وستنفذ كل عمليات السحب الأخرى من حساب القرض على أساس الوثائق المؤيدة الكاملة. وستفتح الحكومة حسابا خاصا بالدرهم المغربي في الخزينة العامة باسم المشروع. وحال نفاذ القرض يودع الصندوق مبلغا أوليا بقيمة 000 600 دولار أمريكي، بما يناظر متوسط نفقات المشروع على مدى ستة أشهر. وسيستخدم هذا الحساب الخاص في تمويل نصيب الصندوق من النفقات المستوفية للشروط وستجدد موارده طبقا لإجراءات الصندوق المعتمدة. وتصل قيمة مساهمة الحكومة إلى 2.4 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك الضرائب والرسوم، وستتاح للمشروع عبر الإجراءات الحكومية المعتادة.

30 - **الحسابات ومراجعتها** – ستحتفظ مديرية الزراعة في ولاية الفكيك بحسابات وسجلات مالية منفصلة للمشروع تتعلق بأنشطته. وستكفل وحدة إدارة المشروع الاحتفاظ بمثل هذه الحسابات والسجلات وفقا للأساليب الحكومية ولإجراءات يرتضيها الصندوق. وستخضع حسابات المشروع للمراجعة سنويا من طرف الجهاز العام للمحاسبة. وستحال تقارير المراجعة المصدقة، التي ستتضمن بيانا بسلامة نظم المحاسبة والرقابة الداخلية للوكالة المنفذة، مع رأي مستقل يتعلق بالكشوف المالية والحساب الخاص، إلى الصندوق في موعد أقصاه ستة أشهر بعد نهاية السنة المالية.

واو – التنظيم والإدارة

31 - سيخضع المشروع للمسؤولية الشاملة لمديرية الثروة الحيوانية في وزارة التنمية الزراعية والريفية. وستتولى لجنة توجيهية وطنية، يرأسها الأمين العام للوزارة المذكورة وتضم مندوبين عن الوزارات المعنية والوكالات المختصة

الأخـــرى (ومـــن ضـــمنها وزارة الداخلـــية ووزارة المالـــية وإدارة المياه والغابات تحديدا)، أمر اعتماد برامج العمل والميزانيات السنوية.

32 - وسيضـــطلع مدير المشروع بمسؤولية تنفيذه على المستوى الميداني، وسيعمل من خلال وحدة صغيرة لإدارة المشروع ووحدتين للتنسيق في مديريتي الزراعة اللتين تغطيان منطقة المشروع[3]. وستؤدي وحدتا التنسيق مهام تنسيق، وتخطيط، وتنفيذ أنشطة المشروع والتي ستنفذ من خلال مديريتي الزراعة ومراكز العمل التابعة لها، والمديرية الجهوية للمـــياه والغابـــات، والوكـــالات الميدانـــية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص وفقا للاختصاصات والخبرات المطلوبة.

33 - ســـتتولى وحـــدة إدارة المشـــروع، بالتعاون الوثيق مع وحدتي الإشراف، مسؤولية الإدارة الشاملة للأنشطة المشروع، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي: (i) تدابير التعبئة، والتدريب، والتنسيق الخاصة بالموظفين التقنيين والإداريين المنخرطيـــن فـــي أنشطة المشروع؛ (ii) إعداد الميزانيات وبرامج العمل السنوية؛ (iii) التوريد والعقود مع المشغلين الآخرين التابعين للقطاعين العام والخاص؛ (iv) إعداد تقارير الأنشطة لرفعها إلى مختلف الجهات الفاعلة المعنية.

34 - **الرصـــد والتقيـــيم** – مـــن المفترض أن يزود نظام الرصد والتقييم السلطات المغربية، والصندوق، وشركاء المشـــروع بالعناصـــر اللازمـــة لإجراء عمليات التقدير الدورية للنتائج عبر مقارنتها بالأهداف الأولية. وستنفذ مهمة الرصـــد والتقييم هذه بالتعاون الوثيق مع الجمعيات التعاونية والمجموعات المجتمعية المعنية. وسيوفر الإطار المنطقي الأساســـي لـــتطوير نظام الرصد والتقييم. وستتولى وحدة إدارة المشروع أمر أنشطة الرصد وإعداد التقارير المرحلية المنـــتظمة. كمـــا ســـيتم تقييم أثر المشروع في ضوء الأهداف الاستراتيجية والمحددة المدرجة في الإطار المنطقي[4]. وســـتكون مهمة رصد المشروع وتقييمه من مسؤولية الخدمات الحالية للدراسات والتخطيط والرصد المتوافرة في كلتا مديريتـــي الـــزراعة وسترفع هذه الخدمات تقاريرها إلى المديريات المركزية للتخطيط والشؤون الاقتصادية في وزارة التنمـــية الزراعية والريفية. وستستعين هذه الخدمات بهيئات أخرى للحصول على الدعم التقني (مؤسسات متخصصة، شركات استشارية، وما إليها).

زاي – المبررات الاقتصادية

35 - تـــتعلق المـــنافع التي درسها التحليل الاقتصادي بالعناصر الإنتاجية: تحسين نظم الإنتاج، أي القدرة الإنتاجية للـــنظم الـــرعوية والنظم الرعوية الحرجية والثروة الحيوانية، كما وتشمل هذه المنافع ما يستخلص من الأنشطة المدرة للدخـــل والمشروعات الصغرية. ولم يتم وضع تقديرات كمية للفوائد البيئية، والمنافع المرتبطة بالاستثمار في الموارد البشـــرية، والتحســـينات في البنى الأساسية الاقتصادية. ويبلغ معدل العائد الاقتصادي 11%، وهو عائد متين في ظل

3 أنظر الذيل السادس.

4 أنظر الذيل الرابع.

الـتغايرات في التكاليف والمنافع. أو إذا ما هبطت المنافع بنسبة 10%، فإن المعدل سيبلغ 10 في المائة. وإذا ما زادت التكاليف وانخفضت المنافع بنسبة 10% في العقد ذاته، فإن المعدل سيكون 9 في المائة[5].

حاء – المخاطر

36 - غـدا تعاقـب سنوات الجفاف في الإقليم الشرقي حدثا متكررا على مدى العقدين الماضيين. وستؤدي الفترات المتكررة، والمطولة، والمتلاحقة من الجفاف في المستقبل إلى تهديد سلامة نظم الإنتاج القائمة واستدامة الحياة الرعوية فـي مـنطقة المشـروع. وعلـى هذا، فإن الحاجة تدعو إلى التصدي لهذه الظاهرة الطبيعية، ذات الآثار الاقتصادية الاجتماعـية والبيئية، باعتبارها سمة مزمنة من سمات الظروف المناخية للإقليم. وللتقليل من هذا الخطر فإن المشروع سيسـعى إلـى توسـيع العمل الجماعي للاستخدام الرشيد للموارد وإدارتها وسيسهم في إنشاء نظام للإنذار المبكر من الجفاف بالتعاون مع المرصد الوطني المعني بالجفاف الذي أقيم مؤخرا.

37 - ويرتـبط خطر آخر من الأخطار التي تتهدد المشروع بعدم المرونة الذي تعاني منه إجراءات الميزانية حاليا، حيـث أن ذلك قد يعيق التنفيذ حسن التوقيت للمشروع الذي يشتمل على عدد كبير من المبادرات الصغيرة المتناثرة في مـنطقة المشـروع. ومـن المفـترض أن يؤدي تحويل الموارد المالية في الوقت المناسب إلى الوكالات المنفذة، مثل مديريتـي الـزراعة على مستوى الولاية، ورصد الأموال لأنشطة تعبئة علاقات الشراكة، إلى تمكين المشروع من أن يلبي هذه الطلبات، وأن يقلل بالتالي من وقت الانتظار بالنسبة لسكان الريف. وبالإضافة إلى ذلك فلقد كانت مخصصات الميزانـية علـى مـدى سـنوات عديدة أقل عموما من طلبات مختلف الإدارات الحكومية. وقد أكدت الحكومة خلال المفاوضـات أن الميزانـيات السنوية ستخصص بالكامل لمختلف الهيئات التنفيذية، بما في ذلك تكاليف التشغيل، وذلك تفاديا للتأخير في تنفيذ أنشطة المشروع.

طاء – الأثر البيئي

38 - مـن المنتظر أن يكون أثر المشروع على البيئة إيجابيا وذلك بفضل النهج المعتمد والتدابير المزمع تطبيقها. وسـيوجه هـذا النهج نحو تعزيز ما يلي: (i) رابطات المنتفعين بالمراعي، حيث سيتم فيها اتخاذ العديد من القرارات المتصـلة بالاسـتخدام الحصيف لموارد المراعي وإدارتها؛ (ii) بناء علاقات الشراكة لتعزيز التضافر، بما يؤدي إلى زيـادة الاستثمارات في التدابير المحسنة لاستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها. وتشمل الأنشطة الرئيسية التي يروج لها المشـروع تصـميم وتنفـيذ خطـة رئيسية للتنمية المستدامة للمراعي والإنتاج الميداني في الإقليم الشرقي. وسيسفر استصـلاح المراعـي عـن تحسين القدرة الإنتاجية، وغطاء التربة، وإحياء أنواع النباتات الطبية والبيطرية المحلية، ونفاذيـة الـتربة وخصـوبتها، وموارد الحياة البرية. وهكذا، فإن من المتوقع تحقيق أثر مفيد من حيث تنوع النباتات والحيوانات، والسمات الجمالية الطبيعية، والقيمة الترويحية.

5 أنظر الذيل السابع.

ياء – السمات الابتكارية

39 - سيتسم المشروع بالابتكار في جانبين من جوانبه: (i) سيسهم المشروع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية المراعي والإنتاج الحيواني في سهوب الإقليم الشرقي؛ (ii) بالنظر إلى أن المرحلة الثانية من أي مشروع هي التي تبرهن على الأثر في بعض المجالات، فإن تصميم هذه المرحلة يتسق مع توجهات الإطار الاستراتيجي للصندوق من حيث تعزيز الأثر، واقتناص المعلومات والمعارف، والإدارة، وكذلك بناء علاقات الشراكة على المستويات المحلية، والإقليمية، والوطنية.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

40 - تشكل اتفاقية القرض بين المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. وسيوزع أثناء الدورة موجز يتضمن الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها.

41 - والمملكة المغربية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

42 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

43 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى المملكة المغربية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها أربعة ملايين وخمسمائة وخمسون ألف (4 550 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وتدفع عنه فائدة سنوية تعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا ، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجة الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 4 يوليو/تموز 2003)

1 – بالإضافة إلى حصيلة القرض، ستقوم حكومة المملكة المغربية (الحكومة) بتوفير الأموال إلى وزارة الزراعة والتنمـــية الريفية أثناء فترة تنفيذ المشروع، كمساهمة قطرية، لأغراض تنفيذ المشروع، بحسب الإجراءات المتبعة في المغـــرب. وسيشمل ذلك بصورة خاصة جميع الرسوم والضرائب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى تكاليف تشغيل المشروع.

2 – تنوي الحكومة الحصول على منحة من إحدى الجهات الممولة بقيمة 000 365 دولار أمريكي تقريبا للمساعدة في تمويل دراسات لتحديث سلسلة إنتاج لحوم الضأن والأنشطة المرتبطة بها، وعلى الأخص عمليات التدريب وتحديث اللوائح ضمن العنصر الفرعي الخاص بذلك في مشروع تحديث سلسلة إنتاج لحوم الضأن والأنشطة المرتبطة بها..

3 – تـــتكفل الحكومـــة بإبرام اتفاقية إطارية بين وزارة الزراعة والتنمية والريفية ووزارة الداخلية وإدارة الغابات والمـــياه خـــلال 12 شهرا من تاريخ نفاذ المشروع، على أن تحدد هذه الاتفاقية دور كل جهة من هذه الجهات الرئيسية الثلاث وحقوقها ومسؤولياتها في أراضي الرعي، والحقوق والمسؤوليات التي ستستند إلى تعاونيات الرعي التي ستعمل في مثل هذه المراعي. والأهم من ذلك، هو أن ينص في الاتفاقية على تشكيل لجنة من ممثلي وزارة الزراعة والتنمية الريفية، وإدارة الغابات والمياه، ووزارة الداخلية لتتولى تحديد إجراءات صون المناطق التي يجري فيها الرعي بصورة غير ثانوية، وزراعة الأعلاف، وحراثة التربة، والبناء على أراضي الرعي.

4 – تـــتكفل الحكومة بأن تقوم وزارة الزراعة والتنمية الريفية بحصر جميع تعاونيات الرعي خلال 12 شهرا من تاريخ نفاذ المشروع، لمعرفة نقاط الضعف والقوة فيها وتحديد خطط إصلاحها.

5 – تـــتكفل الحكومـــة بأن تقوم مديرية الثروة الحيوانية، خلال 12 شهرا من بدء نفاذ المشروع باتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء نظام للمتابعة البيولوجية طوال فترة تنفيذ المشروع.

6 – تتكفل الحكومة بالمساواة بين الرجال والنساء عند النظر في الطلبات التي يتقدمون بها لشغل الوظائف الشاغرة فـــي المشروع. وتتكفل الحكومة بالتوجه نحو النساء والشباب بصورة محددة، نظرا لأنهم من الفئات المعرضة للخطر أكثر من غيرهم.

7 – تـــتكفل الحكومة بالتأمين على العاملين في المشروع ضد الحوادث، طبقا للإجراءات المعتادة المعمول بها في المغرب.

8 – يعتـــبر الشرط التالي شرطا مسبقا لصرف مبالغ القرض للمصروفات الممولة كجزء من الأنشطة التي ستنفذ في منطقتي أبو الأكحل وتيولي:

علـــى وزارة الـــزراعة والتنمـــية الريفية أن تقدم – طبقا للإجراءات المتبعة في المغرب – ما يثبت تشكيل تعاونيات رعوية تقوم بدور الوسيط في هاتين المنطقتين.

9 – تعتبر الشروط التالية شروطا محددة لابد من الوفاء بها قبل إنفاذ اتفاقية القرض:

ملحق

(أ) أن تكـــون وحـــدة إدارة المشروع قد شكلت في مديرية الزراعة الإقليمية في فيجويج، وأن يكون قد تم تعيين مدير ومحاسب ومسؤول عن الرصد والتقييم فيها بالتشاور مع الصندوق، طبقا لقيود اتفاقية القرض؛

(ب) أن تكـــون وحدتا تنسيق المشروع قد شكلتا في مديريتي الزراعة الإقليميتين في فيجويج ووجدة على التوالي، وأن يكـــون قـــد تـــم تعييـــن منسق، ومهندس مراعي وطبيب بيطري على الأقل في كل وحدة، بالتشاور مع الصندوق، طبقا لبنود اتفاقية القرض؛

(جـــ) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول وأن يكون الرأي القانوني الصادر عن الأمين العام للحكومة والذي سلمته الحكومة إلى الصندوق مقبولا لدى الصندوق شكلا وموضوعا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

MOROCCO

Land area (km² thousand) 2000 1/	446
Total population (million) 2000 1/	28.7
Population density (people per km²) 2000 1/	64
Local currency	Moroccan Dirham (MAD)

GNI per capita (USD) 2000 1/	1 180
GNP per capita growth (annual %) 2000 1/	-0.9
Inflation, consumer prices (annual %) 2000 1/	1.9
Exchange rate: USD 1.00 =	MAD 10.3

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1980-99 2/	2.0
Crude birth rate (per thousand people) 2000 1/	25 a/
Crude death rate (per thousand people) 2000 1/	7 a/
Infant mortality rate (per thousand live births) 2000 1/	48 a/
Life expectancy at birth (years) 2000 1/	67 a/
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	3.4
Poor as % of total rural population 2/	27
Total labour force (million) 2000 1/	11.5
Female labour force as % of total 2000 1/	35
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2000 1/	86 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2000 1/	51
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	3 078
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2000 1/	n.a.
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2000 1/	n.a.
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2000 1/	4.4
Physicians (per thousand people) 1999 1/	0.40 a/
Population using improved water sources (%) 1999 4/	82
Population with access to essential drugs (%)1999 4/	66
Population using adequate sanitation facilities (%) 1999 4/	75
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 1999 1/	17 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 1998 1/	388
Food production index (1989-91=100) 2000 1/	92.1
Cereal yield (kg per ha) 2000 1/	472
Land Use	
Arable land as % of land area 1998 1/	20.2
Forest area (km² thousand) 2000 2/	30
Forest area as % of total land area 2000 2/	6.8
Irrigated land as % of cropland 1998 1/	12.9

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2000 1/	33 364
Average annual rate of growth of GDP 2/	
1980-90	4.2
1990-99	2.3
Sectoral distribution of GDP 2000 1/	
% agriculture	13
% industry	33
% manufacturing	18
% services	54
Consumption 2000 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	17
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	64
Gross domestic savings (as % of GDP)	19
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2000 1/	7 210
Merchandise imports 2000 1/	10 630
Balance of merchandise trade	-3 420
Current account balances (USD million)	
before official transfers 1999 1/	-2 321
after official transfers 1999 1/	-167
Foreign direct investment, net 1999 1/	831
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 1999 1/	n.a.
Total expenditure (% of GDP) 1999 1/	n.a.
Total external debt (USD million) 1999 1/	19 060
Present value of debt (as % of GNI) 1999 1/	51
Total debt service (% of exports of goods and services) 1999 1/	24.3
Lending interest rate (%) 2000 1/	13.3
Deposit interest rate (%) 2000 1/	5.3

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database
2/ World Bank, *World Development Indicators*, 2001
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
4/ UNDP, *Human Development Report*, 2001

PREVIOUS IFAD FINANCING

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount
Agricultural Credit Project	World Bank: IBRD	World Bank: IBRD	I	27 Jun 79	04 Dec 79	30 Jun 83	L - I - 17 - MO	SDR	19 600 000
Central Haouz Irrigation Project	AFESD	AFESD	I	21 Apr 83	17 Jan 84	31 Dec 92	L - I - 127 - MO	SDR	15 700 000
Abda Plain Rural Development Project	IFAD	AFESD	I	18 Sep 86	15 Jun 87	30 Jun 96	L - I - 193 - MO	SDR	6 800 000
Livestock and Rangelands Development Project in the Eastern Region	IFAD	AfDB	I	19 Apr 90	27 May 91	30 Jun 02	L - I - 260 - MO	SDR	10 850 000
Tafilalet and Dades Rural Development Project	IFAD	AFESD	I	20 Apr 94	27 Mar 95	30 Jun 04	L - I - 356 - MA	SDR	11 800 000
Tafilalet and Dades Rural Development Project	IFAD	AFESD	I	20 Apr 94	27 Mar 95	30 Jun 04	L - I - 357 - MA	SDR	4 100 000
Rural Development Project for Taourirt – Taforalt	IFAD	UNOPS	I	04 Dec 96	16 Oct 98	30 Jun 07	L - I - 437 - MA	SDR	13 500 000
Rural Development Project in the Mountain Zones of Al-Haouz Province	IFAD	UNOPS	I	07 Dec 00	22 Jan 02	30 Sep 08	L - I - 556 - MA	SDR	14 100 000

IFAD PORTFOLIO, STRATEGIC FRAMEWORK AND LESSONS

1. IFAD has so far supported eight projects in Morocco, with a total local commitment of about USD 124 million. The first-generation projects, during the 1979-1986 period (one agricultural credit project and one for irrigation), were cofinanced by the World Bank and the Arab Fund for Economic and Social Development (AFESD) respectively. These projects had wide geographical coverage, concerned rainfed and irrigated agriculture and provided medium- and short-term credit. Second-generation projects were all initiated by IFAD and cofinanced by various international agencies such as the Islamic Development Bank (IsDB), African Development Bank, Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) Fund and World Food Programme (WFP). The projects were typically located in marginal areas and included a wide range of activities such as soil and water conservation, rangeland improvement, institutional support and rural infrastructure development – in particular the rehabilitation of small-scale irrigation – and were targeted at the rural poor, especially women. Third-generation projects benefited from the new policy adopted by the Moroccan Government of a relatively more participatory approach to the implementation of projects within the framework of the programme for development of rainfed agriculture. Main lessons derived from closed and ongoing lending operations are presented below.

2. **Lessons learned**. With the exception of the first one, all IFAD-financed projects in Morocco to date have been local-area development operations that addressed the most serious constraints on crop and livestock production systems, natural resource management (through rangeland improvements and soil and water conservation), credit delivery and small-scale irrigation. Social infrastructure, including rural roads, water supply and human health, was an important component of these projects, which achieved good results in physical terms and generally met targets set at appraisal. A number of institutional constraints were encountered during implementation, and coordination among implementing line agencies needed strengthening. Recently developed projects have focused on the central objective of creating and supporting sustainable grass-roots organizations that will gradually assume responsibility for linking local development with the existing institutional framework. Experience has shown that in community-based development projects, by their very nature, many activities such as rangeland improvement, small-scale irrigation development, etc. cannot be restricted to a target group defined by income levels, food security, farm size or livestock numbers. Under these conditions, targeting will be applied at three levels. Projects will focus on the poorer areas within specific zones. Within these areas, the focus will be on the poorer communities. Further, project activities will be designed to favour the poorest within these communities. A major issue encountered by projects is the sustainability of project activities after loan closing. Sustainability will be improved by: (i) linkage of representative local institutions with local socio-political structures; (ii) contractual arrangements with the population concerned that cover post–project O&M costs of investments; and (iii) creation of viable rural financial services.

3. **IFAD's strategic framework.** At it is related to poor resource endowment in rainfed and mountainous areas, poverty varies in Morocco from region to region. IFAD's target groups among the rural poor are small and marginal farmers and artisanal fishermen, the landless, wage earners and rural women. The key elements of IFAD's strategy in Morocco consist in assisting the Government in the following:

- focusing on community-driven rural development needs rather than on commodity-specific agricultural development;
- emphasizing promotion of food security at national and household levels through diversification of production by supporting commodities with a comparative advantage on national and international markets;

- promoting the consolidation and strengthening of devolved, decentralized planning and implementation through support for the creation and strengthening of local institutions and grass-roots organizations and devolution of human and financial resources from the centre to the regions;
- improving access of rural poor households to productive resources, including land, water, technological know-how and financial services;
- continuing to focus on improved natural resource management in the three agro-ecological zones of the priority provinces having a high incidence of poverty, and where alternatives to agriculture as a core activity are limited. These are: (i) mountainous areas; (ii) low-potential rangelands, and (iii) low-potential rainfed areas of the arid south; and
- ensuring higher levels of participation, with a focus on gender issues, using participatory tools in the design and implementation of projects.

4. The orientation and basic elements of IFAD's country strategy for Morocco have their origins in the Fund's experience of working with the country's rural poor, and fit closely with the Fund's strategic framework. The elements of the country strategy that constitute key links to the corporate strategy are: (i) higher levels of beneficiary participation through decentralization, aiming at development and support of local institutions and grass-roots organizations; (ii) continued focus on gender issues and equitable access to productive natural resources and technology; and (iii) development of rural on and off-farm employment for the rural poor. IFAD's country strategy for Morocco is naturally linked to its regional strategy for the Near East and North Africa, which very much echoes the strategic framework in terms of strengthening the capacity of the rural poor and their organizations and increasing their access to financial services and markets. In addition, the country strategy reflects the regional strategy in helping the rural poor cope with the severe constraints of the natural resource base.

5. The Fund's country strategy for Morocco proposes specific interventions for the medium term, including rural development linked to natural resource management in the low-potential arid rangelands in the east and south, where IFAD projects need further consolidation to ensure the sustainability of project actions and of the local institutions created through those actions. After being present in the country for almost 20 years, IFAD has accumulated sufficient knowledge and experience to support its target groups within the framework of evolving economic and social conditions. It will do so by assisting the rural poor in implementing a medium-term strategy based on the principles of participation, community awareness and sustainability. The proposed second phase of the Livestock and Rangelands Development Project in the Eastern Region, an area characterized by a high incidence of poverty, fits this strategy and was thus accorded high priority by the Moroccan Government for inclusion in the pipeline.

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Development Goal			
Improve the socio-economic conditions of the populations in the project area, while preserving and ensuring a durable management of natural resources	Increased incomes as measured by consumption levels Increased food security in households Improved weight and height indicators for children under five years of age Increased area under vegetal cover and improved range conditions Increased fodder availability Reduced emigration from the project area	National expenditure surveys MARD field surveys Anthropometric surveys Mid-term and final evaluation reports	Government continues to actively support poverty reduction in the area Drought situation is not worsening in the area The various governmental institutions with responsibility for managing the resources of the area agree on a common approach
Project Objectives			
Outputs by component:			
Consolidation of institutional assets and acquired knowledge A master plan for developing the rangelands and livestock production in the Eastern Region has been prepared. A corresponding work programme for each of the two PDAs has also been prepared.	Master plan and work programmes are available and in use	Consultation of the relevant documents Project progress reports concerning their use	Use of the master plan is actively supported by MARD
Reference manuals aimed at capitalizing on previous experiences have been prepared and diffused widely. A regional Geographic Information System (GIS) and documentation centre for agro-pastoralism have been set up.	Reference manuals are available and in use. GIS and documentation center are in place and functioning.	Verification of their availability Project progress reports concerning their use	Intended users adopt a positive attitude and are taking full advantage of the facilities
The institutional and financial capabilities of the cooperatives and other local organizations have been strengthened, as well as the operational capabilities of MARD field structures	60 cooperatives are functioning efficiently and are financial viable PDAs and their CTs are implementing their work programmes efficiently and according to schedule	Minutes of the cooperatives' meetings and their accounting books Activity reports of the PDAs and budgets	Key-people in the cooperatives and PDAs are competent and respond positively

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
The institutional setup for project implementation is in place and operating efficiently	Project is implemented efficiently and in accordance with the plan and timing	Project progress reports Supervision reports	Key-people in the institutional setup are competent and stable throughout the project period
Partnership-building			
The partnership mechanisms are in place and functioning efficiently	Proportion of the 60 CDPs executed and financed by entities other than the project	M&E reports Reports from the cooperatives Reports from the institutions in partnership	Key-people in the local and provincial committees actively support the CDPs Potential institutions/organizations in partnership are willing to and capable of participating efficiently
The various field actions planned to induce partnership are carried out efficiently	60 CDPs are executed and financed successfully 5 000 ha of fodder plantations are established 10 000 ha of regeneration works are carried out (see Appendix 8 for other physical realizations)	Project progress reports Activity reports of the PDAs	Other partners follow-up on the activities initiated by the project in the context of each cooperative development plan
Increased value added to production in the Eastern Region			
Functional alphabetization is given to beneficiaries, to improve their absorptive and managerial capabilities	Sessions of functional alphabetization have been given to 1 000 people, of whom 700 are women and/or girls	Reports from the contracting institutions providing the sessions	Beneficiaries take full advantage of the sessions provided
Business counseling is given to beneficiaries, both for preparing financing requests and managing income-generating activities afterwards	Business counseling has been given to 1 400 beneficiaries of microcredit and 100 microentrepreneurs	Project progress reports and reports from the contracting institutions providing the counseling	Beneficiaries and microentrepreneurs take full advantage of the business counseling provided
1 400 microcredit operations (70% for women) and 1 000 microenterprises (30% for women) are put into place on a financially viable basis	Number and types of income-generating activities and microenterprises generated	M&E reports Reports from the microcredit associations and banking institutions involved	Beneficiaries of microcredit and the microentrepreneurs service their loans adequately
About five market/sector studies are carried out	Studies are available and have been discussed in round tables	Consultation of the relevant documents and reports of the round tables	Studies lead to concrete public and private investments in the sector and/or markets covered

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Various promotional activities are carried out, such as expositions, fairs and others	Visualization of these activities and reports on their realization	Evaluation reports on the carrying out and impact of these activities M&E reports	A solvent demand exists for the products promoted
Components/sub-components:	**Inputs: (total budget by component)**	**Source of information**	
1. *Consolidation of institutional assets and acquired knowledge*	USD 2.22 million	Project progress reports Audit reports	The Government's budgetary contributions are sufficient and timely
1.1 Operationalization of the national rangeland and livestock strategy in the Eastern Region	(USD 0.11 million)	Supervision reports Mid term and final evaluation reports	The procurement of good and services is carried out efficiently and promptly
1.2 Information and knowledge management	(USD 0.23 million)		
1.3 Local capacity-building	(USD 0.35 million)		
1.4 Strengthening of MARD field structures	(USD0.94 million)		
1.5 Support to project management	(USD 0.60 million)		
2. *Partnership-building*	USD 4.94 million		
2.1 Partnership-building mechanisms	(USD 0.19 million)		
2.2 Partnership-generating activities	(USD 4.74 million)		
3. *Increased value added to production in the Eastern Region*	USD 0.96 million		
3.1 Support to rural financial services	(USD 0.04 million)		
3.2 Promotion of income-generating activities	(USD 0.14 million)		
3.3 Market development	(USD 0.15 million)		
3.4 Upgrading the lamb-meat production chain	(USD 0.62 million)		

COÛTS ET FINANCEMENT

Table 1: Catégories de décaissement par source de financement

	FIDA		Bénéficiaires		Autre		Gouvernement		Total		Devises.	Monnaie locale (Excl. Taxes)	Droits & Taxes
	Montant	%	Montant	%	Montant	%	Montant	%	Montant	%			
A. Investissements													
1. Travaux													
Aménagement des points d'eau	283.5	75.0	37.8	10.0	-	-	56.7	15.0	378.0	4.1	58.3	263.0	56.7
Aménagement de locaux	41.4	86.0	-	-	-	-	6.7	14.0	48.1	0.5	7.4	34.0	6.7
Aménagement pastoral	1 840.6	74.8	127.2	5.2	-	-	492.0	20.0	2459.8	26.6	253.5	1 714.3	492.0
Développement de l'élevage	1 115.8	94.5	5.8	0.5	-	-	59.0	5.0	1 180.6	12.8	121.7	999.8	59.0
Sous-total Travaux	3 281.4	80.7	170.8	4.2	-	-	614.4	15.1	4 066.6	44.0	441.0	3 011.1	614.4
2. Formation. appui conseil. Études						-							
Formation	733.0	74.1	-	-	57.9	5.9	197.7	20.0	988.7	10.7	50.9	740.0	197.7
Appui conseil	300.6	80.0	-	-	-	-	75.1	20.0	375.7	4.1	19.3	281.3	75.1
Études et ateliers	563.5	53.8	-	-	274.7	26.2	209.6	20.0	1 047.8	11.3	405.2	433.0	209.6
Sous-total Formation. appui conseil. études	1 597.1	66.2	-	-	332.7	13.8	482.4	20.0	2 412.2	26.1	475.4	1 454.4	482.4
3. Équipement et matériel	444.6	73.7	-	-	-	-	158.3	26.3	602.9	6.5	271.2	173.4	158.3
4. Véhicules	313.1	70.0	-	-	-	-	134.2	30.0	447.2	4.8	242.9	70.1	134.2
5. Contrat	725.2	80.0	-	-	-	-	181.3	20.0	906.4	9.8	93.1	632.0	181.3
Sous-total Investissements	6 361.3	75.4	170.8	2.0	332.7	3.9	1 570.6	18.6	8 435.4	91.3	1 523.7	5 341.1	1 570.6
B. Fonctionnement													
1. Fonctionnement des véhicules	-	-	-	-	-	-	383.2	100.0	383.2	4.1	78.7	227.9	76.6
2. Entretien des équipements/matériel	-	-	-	-	-	-	23.9	100.0	23.9	0.3	4.9	14.2	4.8
3. Fonctionnement des bureaux	-	-	-	-	-	-	133.6	100.0	133.6	1.4	22.8	84.1	26.7
4. Déplacements	-	-	-	-	-	-	263.1	100.0	263.1	2.8	-	263.1	-
Sous-total Fonctionnement	-	-	-	-	-	-	803.8	100.0	803.8	8.7	106.4	589.3	108.1
Coût Total	6 361.3	68.9	170.8	1.8	332.7	3.6	2 374.5	25.7	9 239.2	100.0	1 630.1	5 930.4	1 678.8

Table 2: Catégories de décaissement par composante

	Consolidation des acquis institutionnels et du savoir-faire					Promotion du partenariat		Valorisation des productions de l'Oriental				
	Opérationalisation De la stratégie de Développement dans l'Oriental	Gestion de l'information et du savoir Faire	Renforcement Des Capacités Locales	Renforcement Des Structures du MADR	Gestion et coordination du projet	Mise en place des Mécanismes De Partenariat	Actions Mobilisatrices	Appui aux Services financiers de Proximité	Promotion d'activités génératrices de revenus	Développement des marchés	Mise à niveau de la Filière Ovine	Total
I. Investissements												
A. Travaux												
Aménagement des points d'eau	-	-	-	-	-	-	378.0	-	-	-	-	378.0
Aménagement de locaux	-	7.6	-	-	2.2	-	38.4	-	-	-	-	48.1
Aménagement pastoral	-	-	-	-	-	-	2 459.8	-	-	-	-	2 459.8
Développement élevage /a	-	-	-	-	-	-	1 180.6	-	-	-	-	1 180.6
Sous-total Travaux	-	7.6	-	-	2.2	-	4 056.8	-	-	-	-	4 066.6
B. Formation												
Formation	-	32.8	384.3	222.9	-	35.1	95.1	10.8	135.2	-	72.4	988.7
C. Appui conseil							-					
Appui conseil	63.5	38.3	-	-	10.8	3.2	-	-	17.9	28.4	270.2	432.5
D. Études et ateliers	53.8	-	-	-	47.9	-	400.7	-	-	145.2	343.4	991.1
E. Contrat	-	-	-	506.6	110.2	177.6	67.9	35.2	11.7	-	-	906.4
F. Équipement et Matériel												
Équipement informatique	-	73.0	8.9	10.2	-	-	-	-	-	-	-	92.2
Equipement/matériel de formation	-	16.7	-	-	-	-	268.2	-	-	-	-	285.0
Équipement/mobilier de bureau	-	30.3	-	22.8	-	-	172.7	-	-	-	-	225.8
Sous-total Équipement et Matériel	-	120.0	8.9	33.0	-	-	441.0	-	-	-	-	602.9
G. Véhicules												
Véhicules	-	-	-	118.8	178.3	-	150.1	-	-	-	-	447.2
Sous-total Investissement	117.4	198.8	393.2	881.4	349.3	215.9	5 211.7	43.3	164.8	173.6	686.1	8 435.4
II. Fonctionnement												
A. Entretien et Fonctionnement												
Fonctionnement/entretien des véhicules	-	-	-	104.4	156.6	-	122.3	-	-	-	-	383.2
Entretien équip. Et matériel	-	60.2	-	5.7	23.9	-	-	-	-	-	-	89.8
Fonctionnement des bureaux	-	-	-	-	20.7	-	46.9	-	-	-	-	67.7
Déplacements	-	-	-	68.6	137.5	-	57.1	-	-	-	-	263.1
Sous-total fonctionnement	-	60.2	-	178.7	338.7	-	226.3	-	-	-	-	803.8
Coût Total	117.4	258.9	393.2	1 060.1	688.0	215.9	5 437.9	43.3	164.8	173.6	686.1	9 239.2
Taxes	23.5	60.3	79.5	211.2	127.8	43.2	919.7	8.7	33.0	34.7	137.2	1 678.8
Devises	25.1	76.7	24.7	164.3	168.8	20.2	920.1	3.9	9.1	60.5	156.8	1 630.1

\a La TVA est nulle dans l'hypothèse que ces actions soient exécutées par les DPA et CT

ORGANIGRAMME DU PROJET[1]

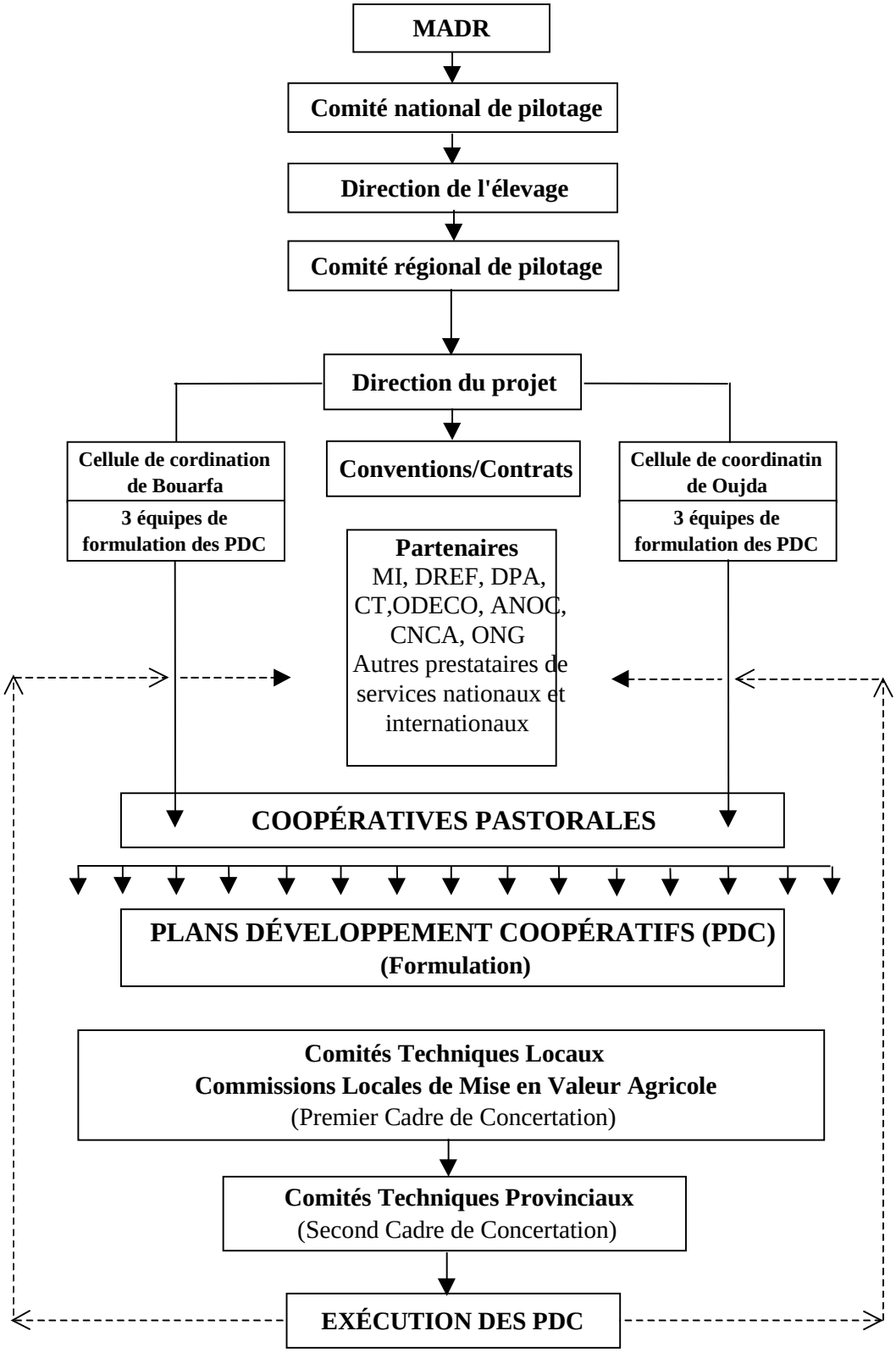

[1] Cet Organigramme est basé sur les structures actuelles du MADR.

ANALYSE ÉCONOMIQUE ET FINANCIÈRE

1. Le Taux de Rentabilité Économique (TRE) du projet est estimé à 11% sur vingt ans. Les bénéfices quantifiés consistent essentiellement en: (i) augmentation de la disponibilité en Unités Fourragères (UF) sur les parcours. résultant principalement des diverses actions mobilisatrices financées telles que plantations fourragères et travaux de régénération; et (ii) revenus nets additionnels générés par les AGR et microentreprises mises en place. Un autre type de bénéfice pris en compte consiste en la prévention de la dégradation certaine des parcours sans projet. Cette situation est illustrée/quantifiée en supposant que 30% des surfaces de parcours de la zone subiront une baisse de productivité de 1% par an sans projet. La valeur économique de l'UF est calculée sur la base du prix paritaire à l'importation de l'orge tandis que les autres prix économiques utilisés sont dérivés des prix financiers après élimination de toutes taxes et droits de douane. Un taux de change constant de 10.3 Dh par $EU a été adopté pour toute la période du projet. L'ensemble des coûts du projet (en termes économiques) a été pris en compte. y compris ceux liés à la capitalization des acquis institutionnels pour lesquels les bénéfices sont pourtant très difficilement quantifiables.

2. Il faut aussi souligner que d'autres bénéfices difficilement quantifiables seraient importants; par exemple le renforcement des capacités locales et la mise en place de mécanismes de partenariat qui permettraient éventuellement aux coopératives et à leurs membres de conduire leurs propres actions de développement de façon autonome et continue dans le temps. Le tableau ci-dessous illustre la sensibilité du TRE à des conditions adverses.

Hypothèses de conditions adverses

	Bénéfices	-10%	-20%	retardés d'un an
Coûts	**11%**	10%	8%	10%
+10%	10%	9%	7%	8%
+20%	9%	7%	6%	7%

3. Le TRE est peu sensible à des baisses de bénéfices et/ou à des dépassements de coûts. ainsi qu'à des retards dans les bénéfices. En effet. de simples variations adverses de 10%. ou un retard d'une année. résultent en un taux de 10%. Toutes autres choses étant égales. le TRE est légèrement plus sensible à des baisses de bénéfices (-20% donne 8%) qu'à des dépassements de coûts (+20% donne 9%).

4. **Bénéficiaires**. Les deux premières composantes «Consolidation des acquis institutionnels et « Promotion du partenariat» toucheraient directement et/ou indirectement – à travers l'exécution des 60 PDC et essentiellement sous forme de renforcement institutionnel et de réalizations physiques – les coopératives pastorales concernées (60 ou peut-être plus si certaines se regroupent pour formuler des PDC), leurs quelque 11 000 membres ainsi que leurs familles (soit environ 77 000 personnes). Parmi ceux-ci. il est estimé qu'environ 3 000 éleveurs pourraient bénéficier directement de certaines actions mobilisatrices; telles que l'établissement de plantations fourragères et les travaux de régénération de parcours. La troisième composante «Valorisation des productions de l'Oriental» vise les petits éleveurs mais aussi les « sans troupeau », femmes, jeunes garçons et filles. Les objectifs en réalizations de cette composante sont de 1 400 AGR et 100 microentreprises sur six ans. Les bénéficiaires seront en fait plus nombreux du fait que chaque opération. particulièrement les microentreprises. concernerait probablement plus d'une personne. D'autre part, plusieurs cadres du MADR bénéficieraient des formations techniques et non-techniques qui seront données. Certaines de ces formations profiteraient également aux partenaires d'exécution et de financement impliqués dans le projet. En termes généraux. il est probable que les 100 000 habitants de la zone du projet bénéficieraient directement et/ou indirectement des diverses actions du projet.